شباط 2018

واشنطن القرن الحادي والعشرين على خطى أواخر عهد روما القديمة؟

ترامب ليس صاعقة في سماء صافية

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

أوراق بحثية:

واشنطن القرن الحادي والعشرين على خطى أواخر عهد روما القديمة؟

ترامب ليس صاعقة في سماء صافية

سعد محيو[1]

[1] باحث وكاتب لبناني متخصص بالشؤون الإقليمية.

قائمة المحتويات

المقدمة: 3

انقلابات رأسمالية..... 5

احتضار السياسة والديمقراطية 6

الحلم والكابوس 7

تمزُّق الدول - المجتمعات..... 9

انفصال الأمّة عن الدولة 11

الإسلام والغرب 12

المقدمة:

نُسب إلى رئيسة الحكومة البريطانية السابقة مرغريت تاتشر قولها إلى وزير خارجيتها، غداة لقائها الأول مع الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان، وهي تربت فوق رأسها: "بيتر، ليس هناك شيء هنا. ليس هناك شيء بين أذنيه". لو كانت ثاتشر حيّة الآن، لما كانت مُضّطرة إلى قول أي شيء عن دونالد ترامب. الصحافة والعديد من السياسيين الأميركيين يتكفلون حالياً بهذه المهمة على أكمل. فهذا الرئيس الجديد يوصف كل يوم بأنه "جاهل، وأمّي، وكاذب، ومُدّعٍ، غارق حتى أذنيه في غرامه النرجسي مع ذاته المتضخمة، ومتهوّر "وباختصار" غير جدير بأن يكون رئيساً للقوة العظمى الوحيدة في العالم"، على حد تعبير باراك أوباما.

وهذا بالطبع صحيح ودقيق، كما كان وصف تاتشر لريغان صحيحاً ودقيقاً. لكن، وبغض النظر عن مدى الدور الحقيقي الذي يلعبه الرئيس، أي رئيس، أميركي في إدارة شؤون الامبراطورية الأميركية الشاسعة[2]، إلا أن موافقة نصف الشعب الأميركي ذي الغالبية البيضاء على انتخابه رئيساً، يشي بأن وراء أكمة المواصفات الذاتية المتدهورة ماوراءها موضوعياً.

أوّل هذه "الماورائيات" هو وجود تمحضات عنيفة على ما يبدو في الداخل الأميركي، تحرّك كل هذه الانقلابات في رأس الهرم السياسي، وتدفع الولايات المتحدة إلى أشداق أزمة قد لا يكون من المبالغة في شيء القول أنها تاريخية وربما حتى وجودية. هذا على رغم كون هذه الدولة، بقواعدها العكسرية الـ800 التي تنتشر في نحو 140 دولة وتُسيطر على كل الممرات والخطوط البحرية والاستراتيجية في العالم، وبميرانيتها العسكرية (نحو 800 مليار دولار) التي توازي نصف كل الموازنات العسكرية على الكرة الأرضية مجتمعة، لا تزال القوة العسكرية-التكنولوجية العالمية الأولى بلا منازع.

بيد أن هذه القوة الخارجية المُستطيرة باتت تقف أرجل من طين في الداخل. وهذا ماجعل زيغنيو بريجنسكي يندفع إلى إطلاق تحذيره الخطير الشهير بأن الولايات المتحدة تسير بخطى وئيدة على خطى الاتحاد السوفيتي[3]، الذي كان هو الآخر عملاق عسكري خارجي يقف على أرضية داخلية هشة ومتخلخلة.

الولايات المتحدة تحوّلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب العالمية الباردة إلى دولة رأسمالية أوليغارشية، يملك فيها عُشر الواحد في المئة في القمة مايوازي ثروة 90 في المئة من قاع المجتمع. والمواطنون الاميركيون العاديون لم يعد لهم في الواقع أي تمثيل سياسي، فيما القلّة المالية في المصارف والشركات تُسيطر سيطرة شبه تامة على الكونغرس والحكومة والإدارات والإعلام، وتفعل ما تريد وكل ما

---

[2] يقول جورج فريدمان: ليس هناك أي رئيس أميركي قادر على تغيير التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة. ففي كل دورة انتخابية يفوز الحزب المعارض واحياناً يُنتخب رؤساء عظام، لكن القواعد والمبادىء الأساسية تبقى على حالها. فـ بيل كلينتون، مثلاً، لم يستطع أن يغيّر الحقائق الأساسية التي كانت موجودة منذ العام 1980، ولا أي رئيس آخر من الحزبين سيتمكّن من ذلك. فالانماط القائمة مكينة للغاية ومتجذرة في القوى الكبرى المسيطرة:

Goerge Friedman: The next 100 years. Anchor books. New york 2009. P.127.

[3] يقول بريجنسكي: "ثمة بالفعل تشابهات عديدة تثير القلق بين الاتحاد السوفييتي في السنوات التي سبقت سقوطه، وبين أميركا في أوائل القرن الحادي والعشرين:

Zbigniew Brzeezinski: Strategic Vision, Basic books, NewYork, 2012, introduction.

يفيدها[4]. وفوق كل هذا، تُدمن الشركات والمؤسسات المالية العملاقة على استخدام النفط والغاز، وتدفع أميركا والعالم إلى حافة هاوية إيكولوجية هائلة عبر التدمير المنهجي لتوازنات البيئة، حيث أن الولايات المتحدة مسؤولة عن 25 في المئة من حالات التلوّث وتغيّر المناخ.

كل هذا بالطبع من دون أن ننسى التدهور السريع في البنى التحتية الأميركية من طرقات ومطارات ومستشفيات ومدارس حكومية، ومن دون إغفال التضخم الهائل في معدلات اللامساواة التي تحوّلت إلى أزمة عاتية في الولايات المتحدة كل هذه المعطيات، أو العديد منها على الأقل، كانت واضحة للعيان بوصفها جزءاً من البنية الأساسية للنظام الرأسمالي الأميركي الأكثر انفلاتاً من عقاله من بين كل الأنظمة الرأسمالية الليبرالية. لكنها في العقود الأخيرة بدأت تأخذ شكلاً آخر مغاير تماما، بسبب التغيرات العميقة التي طرأت على طبيعة الرأسمالية الأميركية نفسها في علاقتها مع الدولة- الأمة الأميركية، كما سنرى بعد قليل، والتي كانت حصيلتها بدء تمرد العمال والطبقة الوسطى البيض (الذين هم السدنة الرئيس للقومية الأميركية) على النظام.

وحين نضع هذه الحقيقة بعين الاعتبار، قد نصل سريعاً إلى محصلة مذهلة: ثمة تشابه في التوجهات بين دونالد ترامب وباراك أوباما، على رغم أن الأول جاهل وأرعن ومتهور، والثاني مثقف ومتوازن وحذر[5]. بالطبع، كان أوباما والديمقراطيون أكثر ميلاً لمراعاة مصالح الطبقات العمالية والوسطى، في مجالات الرعاية الصحية (أوباما كير)، وبعض أوجه الحماية الاجتماعية، لكن كل هذا بقي في الواقع حبراً على ورق، وشعار أوباما "نعم نستطيع التغيير"، لم يغيّر شيئاً في العمق، لا في الشكل ولا في المضمون، لأن العديد من حكومات الولايات باتت شبه مفلسة، والحكومة الفديرالية استنفذت الكثير من إمكاناتها لانقاذ البيوتات المالية العملاقة من الأنهيار خلال الأزمة الاقتصادية العام 2008، بعد ان امتصّت حربا العراق وأفغانستان الأميركيتان الفاشلتان مايتراوح بين 2 و3 تريليون دولار.

مثل هذا التشابه في المحصلات بين ترامب وأوباما يعني الكثير على مستوى البنية والتاريخ. لكن ما يهمنا هو أنه يشي بأن الولايات المتحدة لاتعاني في الواقع من متاعب خارجية كبرى تؤزم وضعها الداخلي (على غرار بروز قوة أو قوى دولية تُهدد بتقويض زعامتها العالمية)، بل من مشاكل داخلية كبرى هي التي تؤزم توجهاتها الخارجية. وهذا مايجعلها في الواقع شديدة الشبه بالامبراطورية الرومانية في أواخر أيامها، حيث كان دور "البرابرة" الأوربيين في تدميرها مجرد القشة التي قصمت ظهر البعير. وفي هذا الإطار، يكون ترامب، وأوباما،

---

[4] هناك في أميركا الآن 15 مليون طفل (21 % من كل الأطفال الأميركيين) يعيشون بأقل من مستويات الفقر التي تحددها الحكومة الفديرالية، و1 من كل 10 أطفال ما بين السنة الأولى والتسع سنوات يعيشون حتى بأقل من هذا المستوى. نصف سكان الولايات المتحدة فقراء أو قرب معدلات الفقر، والملايين يشربون من أنظمة مياه ملوثة أو حتى سامّة، وعدد السجناء فيها يفوق أعداد السجناء لدى أي أمة أخرى في التاريخ (وهذا في بلد يصف نفسه بأنه "وطن الحرية والشجعان").

[5] فكلاهما، على سبيل المثال، ينتقد عدم مساهمة أعضاء حلف شمال الأطلسي في تغطية نفقات الحلف بنسبة 3 في المئة، وإن كل بطريقته الشخصية. وكلاهما لا يريد التورط في حروب أخرى في الشرق الأوسط ولا في مواصلة دفع أكلاف الأمن في أوروبا. وعلى رغم أوباما هو الذي دفع إلى تأسيس الشراكة عبر الباسيفيك والثاني ألغاها ويريد إعادة التفاوض في شأنها، إلا أن الأول كان في الواقع يضع شروطاً لتحديد الأهداف والمسؤوليات فيها قد تكون أقسى من شروط ترامب المقبلة. أما مسألة معاهدة باريس لتغيّر المناخ، والتي يريد ترامب الانسحاب منها، فهي لم تكن بالنسبة إلى إدارة أوباما أكثر من بوق إعلامي زاهٍ، لأن بنود هذه المعاهدة غير ملزمة ولم تكن الرأسمالية الأميركية مستعدة بأي حال لوضعها موضع التنفيذ.

تجسيداً لآخر الأباطرة الرومان الذين وصفوا بأنهم ضعفاء أو مجانين على غرار نيرون (كما يوصف ترامب الآن)، لكنهم كانوا في الواقع حصيلة لضعف وتآكل روما من داخلها.

الرأسمالية الأميركية لاتزال قوية للغاية. لكنها بمعنى ما لم تعد "أميركية"، بعد أن بدأت تخرج من طوق الحدود الأميركية، ولم تعد مهتمة لا برفاهية الشعب الأميركي ولابتوفير فرص العمل له. وهذا ينقلنا إلى ما أشرنا إليه أعلاه عن تغير طبيعة الرأسمالية الأميركية في علاقتها مع الدولة- الأمة الأميركية.

انقلابات رأسمالية

تسبب التغييرات في بنية الاقتصاد الرأسمالي الأميركي والعالمي في اندلاع تناقض لم يسبق له مثيل منذ أربعة قرون بين توجهين كبيرين إثنين: الأول، بدء تنازل الدول- الأمم عن السيادة في خضم سياق سعيها إلى الاندماج في التراكيب الإقليمية والعالمية الاقتصادية الجديدة، والثاني، صعود جماعات ومجموعات داخل هذه الدول تطالب لنفسها بسيادة أكبر، وأحياناً بالاستقلال، داخل الدول القائمة راهناً نفسها.

أي في الوقت الذي يصبح فيه العالم أكثر اندماجاً في سوق اقتصادي عملاق واحد، يتجزأ ويتفكّك في اللحظة نفسها، وبسرعة تخطف الأنفاس، إلى وحدات سياسية أصغر. هذا مايُطلق عليه الآن وصف الصراع بين العالمية والقَبَلِيّة، وبين الاندماج والتفكك، وأخيراً (في الواقع) بين العولمة الرأسمالية وبين الدولة - الأمة.

المفارقة هنا أن الدولة - الأمة، التي كان يُكال لها المديح على مدى العصور الحديثة بصفتها أرقى أنواع الحكم السياسي، والتي "توفّر لمواطنيها أقوى إحساس بالأمن، والانتماء، وحتى بالهوية الشخصية أكثر من أي انتماء آخر"، وفق تعبير كارل دويتش Karl Deutsch وهيغل، بات تُوصم الآن من قِبَلْ أرباب العولمة بأنها "قبَلِية" وتشكّل عقبة في طريق الاندماج البشري العالمي.

ماثيو هورسمان وأندرو مارشال حددا مصطلح القَبَلية بأنه يعني تراجع وانسحاب الأفراد إلى مجتمعات أصغر تتميّز لا بالرابطة السياسية ولا بحدود الدولة التي تتضمن أمّة سياسية، بل بالتشابه في الدين، والثقافة، والإثنية، أو بأي تجارب مشتركة أخرى. هذا التقوقع يعود إلى الخوف والاضطراب، ويتغذى من مشاعر "التشابه" مع الآخرين في هوية العرق أو الطائفة أو الجماعة التي ينتمي إليها.

فحين كانت الرأسمالية في أوروبا في أطوارها الأولى بعد بروز نظام وستفاليا العام 1648، في حاجة إلى القومية وإلى درجة من الحرية الشخصية ورفع القيود عن سعي الفرد إلى الربح، وكذلك تدمير البنى الاقطاعية التي تعرقل بروز السوق القومي الموحّد، كانت الدولة-الأمة هي الجواب الأنيق على هذه الحاجة. فهي أحلّت مكان الطائفية والروابط الاقطاعية مشاعر الانتماء إلى وطن واحد يستند إلى سوق اقتصادي واحد، وزوّدت فئات السكان المتباينة بحس عضوية وانتماء عام يتجاوز الانتماءات الفرعية.

من رحم هذه الحاجة الرأســـمالية، وُلدت وترعرت مفاهيم المواطنة، والديمقراطية والحريات، والأمن القومي، والمصير المشترك، والحدود المقدّسة، والرسالة الحضارية الخاصة، وصولاً مع المرحلة الكينزية إلى دولة الرفاه والرعاية التي صــهرت إلى حد بعيد الفئات الســكانية المتباينة في بوتقة اجتماعية واحدة ومتماســكة، ترفدها مشاعر وطنية وقومية مشبوبة.

في معظم الدول الأوروبية، وكذلك لاحقاً في العالم الثالث، نشــأت بنى الدولة أولاً، ثم جاءت بعده مشــاعر الانتماء إلى أمة وقومية مميزة. وعلى حد قول المفكر البولندي جوزف بيلودســكي Josef Pilsudski "الدولة هي التي تخلق الأمة وليس الأمة هي التي تخلق الدولة". الآن، وبعد نهاية الحرب الباردة العام 1989 وصعود 500 شركة متعددة الجنسيات مسؤولة عن حصة ضخمة ومتزايدة باستمرار في الانتاج والتجارة العالميين، باتت كل هياكل الدولة- الأمة في مهب الريح. فقد تغيّرت طبيعة الانتاج الاقتصادي، وتراجعت السلع الصناعية لصالح الرأســمالية المالية والخدماتية والمنتوجات الجديدة في الســوق، التي تســتند إلى المعرفة والاتّجار بالكلمات والأفكار والصور والعواطف وليس فقط بالسلع المادية.

أســفر تآكل ســيادة الدولة - الأمة وقدراتها، عن خلق ما بات يُطلق عليه وصــف "العجز الديمقراطي"، حيث المواطنون يواصــلون تحميل الدولة المســؤوليات، في حين أنها باتت عاجزة عن القيام بها بســبب فقدانها الســيطرة على إدارة الاقتصــاد وافتقادها إلى الموارد لتجســيد دولة الرفاه (والحماية الاجتماعية) على أرض الواقع. وهذا مايجعل المواطنين في الدول الغربية الذين يُهمّشــهم اقتصــاد عالمي جديد لا حدود له، يبحثون عن أشــكال مألوفة من الحماية، ويشــعرون بعداء شــديد للمهاجرين واللاجئين الذين ينتمون إلى ثقافات أخرى ويتدفقون على أراضيهم للأسباب نفسها التي تدفعهم هم إلى القلق.

احتضار السياسة والديمقراطية

باختصــار: الكثير من أســس ومقومات ومواقع قوة الدولة- الأمة الأميركية والغربية، ومعها مفهوم الأمة الأبدية، تبدوان الآن في مهب الريح: الديمقراطية؛ المكتسبات الاجتماعية على مدى قرنين لصالح المنافسة؛ التماسك الاجتماعي والقومي؛ الحريات وحقوق الانسان؛ المصلحة القومية وقدسية الحدود، والمواطنة.. ألخ. هنا المضاعفات السلبية تبدو أكثر سطوعاً بما لايقاس في مجال مفهوم السياسة التي لاتتأثر فقط، كما المزارعين والصناعيين التقليديين، بهذه الانقلابات التكنو - اقتصادية، بل هي ربما "تحتضر" بسببها.

لقد خسرت الديمقراطية والسياسة السباق مع التكنولوجيا والأقتصاد، ولم يعد أمامها الآن سوى محاولة التأقلم مع السيد التكنو- اقتصادي الجديد للعالم، عبر محاولة تطوير مايُسمى: "التكنو - سياسة. وهذا رأي وافق عليه الفيلسوف الفرنسي جاك اتالي، المستشار الخاص للرئيس الراحل ميتيران، الذي كان يعتبر أن الخطر

الرئيسي في عالم القرن الحادي والعشرين، "سينبثق من التناقض بين التكنولوجيا وإقتصاد السوق، وبين السياسة والديموقراطية".

والحال أنه يبدو واضحاً الآن في أميركا والعالم، أن التكنولوجيا والعولمة أكثر ديناميكية وسطوة بما لايقاس من الديموقراطية، لأن ثمة قوى هائلة تدعمهما. مضاعفات هذا التطور، كما يرى الكاتب الأميركي بنجامين باربر، ستكون عميقة: فالأقليات المالية القوية التي تسعى إلى الأفادة الكاملة من إقتصاد السوق، ستسعى دوماً للسيطرة التامة على الموارد والسلطات، وهي تعتبر القرارات الديموقراطية الجماعية للأغلبيات الفقيرة "أعباء لاتطاق" على حرية حركتها وأرباحها. ومع خسارة البرلمانات، وكذا السلطة القضائية، للكثير من سلطاتها لصالح المصارف والشركات الكبرى، ستصبح نخب السوق- التكنولوجيا أقوى بكثير من النخب الديموقراطية، وستبرز طبقة جديدة من "البدو التكنولوجيين"، وسيسقط الأعلام التقليدي والجديد في يد الشركات متعددة الجنسيات التي ستوجّه أفكار الناس وأذواقهم نحو قيم معادية للسياسة، وللمبادىء الديموقراطية المُشتقة من هذه السياسة.

وهكذا، ستذوي السياسة وتندثر، وستحل مكانها ميكانيزمات السوق والفساد، وستُهيمن ديكتاتورية السوق، من دون أن توازنها مؤسسات سياسية قوية. بيد أن هذا ليس كل شيء بالنسبة إلى المخاطر على الديمقراطية. هناك أيضاً المحاذير المتعلقة بالحريات الشخصية وحقوق المواطنة والخصوصية. كتب سيمون جينكينز": "الديمقراطيات الغربية تخسر الحريات الشخصية التي دفعت شعوبها ثمنها نقداً من دمائها، والتي تتطلب الأمر قروناً طويلة لتحقيقها".

لماذا هذا الإنقلاب المخيف؟ الهدف كله تأسيس ديكتاتوريات خفية في الدول الديمقراطية، تكون تمهيداً لتأسيس ما هو أهم بكثير: نظام عالمي سلطوي يتحَكم بمضائر البشر، بمعرفتهم ومن دون معرفتهم، من المهد إلى اللحد.

الحلم والكابوس

هذه المعطيات المتناقضة حول وعد التكنولوجيا ووعيدها يجعلها، إذاً، سيفاً ذو حدين. فهي يمكن أن تكون نعمة كبرى كما يمكن أن تنقلب الى طامة كبرى. إنها الحلم والكابوس وقد تعايشا تحت سقف واحد. لمن ستكون اليد العليا في هذه الثنائية الملحمية؟ لندع صاحب "نهاية التاريخ" فرانسيس فوكويوما نفسه يجيب:

" لا أحد يعرف أي إحتمالات تكنولوجية ستنبثق من التعديل الذاتي للجنس البشري. لكن الحركة البيئية على حق حين تعلّمنا ضرورة التواضع وإحترام وحدة الطبيعة. نحن في حاجة الآن الى تواضع مماثل في ما يتعلق بالطبيعة البشرية وطبيعة الحياة. وما لم نفعل، سنكون قد أفسحنا في المجال واسعاً أمام ما بعد الانسانيين (ترانس هيومان) لتشويه البشرية ومسخها بجرافاتهم الجينية".

لكن فوكوياما نسي أن يضيف أن هذا المسخ وذاك التشويه، سيؤدي أكثر من ذلك إلى نشوب حروب إبادة طاحنة، يشنّها هذه المرة ليس غُزاة من الفضاء الخارجي بل غزاة من الفضاء الأرضي الداخلي الذين يبنون بنشاط ودأب الآن ديكاتورية السوق العالمي التكنو اقتصادية، والتي ستتوج قريباً بديكتاتورية السوق التكنو-علمية.

في وقف مبكر للغاية من أوائل القرن العشرين (العام 1931) نشر الفيلسوف والعالم البارز برتراند رسل كتاباً بعنوان "النظرة العلمية"، كان في الواقع بمثابة نبوءة مذهلة عن المحصلات التي سينتهي إليها عصر العلم والتكنولوجيا الذي تقوده الرأسمالية على الصعيدين الاجتماعي والقيمي:

.. "وإذا صحّ ماتوقعناه عن أن المجتمع العلمي ستكون فيه طبقات اجتماعية مُقسّمة حول نوع العمل، فلنا كذلك أن نفترض أنه سيكون هناك وظائف تقوم بها الكائنات البشرية التي تنتمي إلى أرفع "طبقة" من الذكاء (أي الرأسمالية). كما من المرجح أن يكون هناك أنواع خاصة من العمل تقوم في معظمها على الزنوج، فيما سيتم "استنسال" (في المختبرات) عمال يدويين للصبر والعضلات لا للعقل. أما الحكّام والخبراء فسيُنسلون أساساً لمواهبهم العقلية. ولو فرضنا أن كلا النموذجين من الإنسال قد نُفِّذ على أساس العلم، فإن الهوة ستتسع اتساعاً متزايداً بين الأنموذجين، بحيث تجعلهما في نهاية المطاف أقرب إلى أن يكونا نوعين أو جنسين مختلفين".

إلا الرئيس الأميركي الأسبق داويت أيزنهاور كان أول زعيم سياسي ألمح عن قلقه الشديد من صعود ما أسماه" النخبة العلمية التكنولوجية، التي قد تُحرر التكنولوجيا من أية قيود قيمية أو إنسانية، فتؤدي بالتالي إلى الديكتاتورية الجديدة (التي تحدث عنها برتراند رسل).

مثل هذه التطورات التكنو - اقتصادية لن تحدث بالتأكيد في إطار "صدام حضارات" بل في داخل الحضارة الأميركية والغربية نفسها في الدرجة الأولى، والتي انقسمت الآن بالفعل مجتمعاتها مع صعود العولمة النيوليبرالية إلى طبقة حاكمة تعدادها أقل بكثير من 1 في المئة، يعمل في خدمتها نحو 20 في المئة من السكان (معظمهم بشكل مؤقت)، فيما الـ80 في المئة الباقين يقذف بهم إلى أشداق البطالة، أو البطالة المقنّعة، أو يتحولون إلى مجرد مخلوقات تعيش على التسالي التافهة والملذات العابرة السخيفة. (tititaiment)

لكن، من هؤلاء "الأقل من الـ1 في المائة"، الذين قد يشكلون لاحقاً الطبقة مابعد الإنسانية؟ الكاتب الأميركي ديفيد روثكوب Rothkopf David، حدّد طبيعة ومكونات هذه الطبقة كالتالي:

هي نخبة تبلورت خلال العقود القليلة الماضية لتحوز على أضخم سلطة من كل الفئات الأخرى مجتمعة على كوكب الأرض، حيث يستطيع أفرادها الذي يشكلون هذه "الطبقة الفائقة" أن يؤثروا بشكل منتظم على حيوات مليارات الناس في عدد لا يحصى من البلدان. وهذه القلة من البشر أغنى مجتمعة مرتين من2،5 مليار نسمة

في العالم. وهذا لايمثّل فقط أكثر سوء توزيع للثروة في العالم، بل أيضاً أخطر سوء توزيع للسلطة العالمية. ففي كل يوم، يتخذ أفراد هذه الطبقة قرارات تمس مليارات البشر وتهمّش إلى حد بعيد دور الحكومات في العالم. وعلى رغم أن ثمة خلافات عميقة بين عناصر هذه الطبقة المُتجاوزة للقوميات، إلا أنهم يعملون في شبكات مشتركة لخدمة مصالحهم الخاصة، وهم يعتبرون أنفسهم عالميين ويرفضون فكرة الانتماء إلى وطن ما أو قومية محددة[6]. المقر الرئيس لهذه الشبكات هي بلدة دافوس الجبلية في سويسرا، التي أطلق منها صموئيل هانتينغتون تعبير "إنسان دافوس" للدلالة على "المواطن العالمي الجديد الذي يزدري الحدود والأوطان والقوميات"[7].

تمزُّق الدول - المجتمعات

نعود الآن إلى المسألة الأهم: تمزّق الأنسجة الاجتماعية التي حاكتها واستندت إليها الدولة- الأمة على مدى قرون. فرانسيس فوكوياما، يتحدّث في مؤلفه الأخير "التمزّق الكبير" عن تدهور الظروف الإجتماعية في معظم العالم الصناعي منذ أواسط الستينيات إلى أوائل التسعينيات، كما يدل على ذلك ارتفاع معدلات الجريمة، ونسب الطلاق والولادات غير الشرعية وانخفاض معدلات الخصوبة، وتدهور ثقة المواطنين بالمؤسسات الاجتماعية. وبرأيه، حين يتحرّك العديد من هذا النوع من المؤشرات الاجتماعية بشكل دراماتيكي وفي وقت متزامن في العديد من البلدان، فهذا يشي بأن حدثاً جللاً وكبيراً يبرز إلى الوجود ويحتاج إلى تفسير كبير أيضاً، لأنه يؤشّر على استنزاف "الرأسمال الاجتماعي" الذي يعرّفه بأنه "خزين المجتمع من القيم المشتركة التي تتجسّد أساساً في مسألة الثقة".

أما أسباب هذا التمزّق الاجتماعي، فيعود برأيه إلى عملية الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع مابعد الصناعي أو إلى عصر اقتصاد المعلومات. وتبعاً لذلك، آلام هذا التمزق لا تختلف بشيء عن آلام التمزقات

---

[6] في هذه النقطة الأخيرة، كتب وولتر ريستون walter wriston المدير التنفيذي السابق لـــ Citibank في كتابه the twilight of soverinity في العام 1991: "أولئك الذي يفيدون من اقتصاد المعلومات أكثر من غيرهم، يشعرون بانتماء لزملائهم العالميين أكبر من مواطني بلادهم الذين لم ينضموا بعد إلى ركب العولمة". وكتب أيضاً كريستوفر لاش بعد ريستون بسنيتن في كتاب آخر بعنوان The revolt of the Elites: "ولاء النخب الجديدة (الأميركية) العاملة في السوق عالمية أكثر منها قومية أو وطنية أو إقليمية. إنها تشعر بالقربى من زملائهم في بروكسل أو هونغ كونغ أكثر من جماهير مواطنيهم الأميركيين الذين لم يندمجوا بعد في شبكة الاقتصاد العالمي".

[7] ويعلّق روثكوب على كل هذه المعطيات بقوله بتعابير مجلجلة: ".. والآن، فإن نخب دافوس تُجسِّد بروز نوع جديد من التوتر، أو بكلمات أدق، توتر إضافي. إذ يبدو أن هذه النخب أشعلت توتراً مع فكرة عمرها 400 سنة، هي فكرة الدولة- الأمة بوصفها القاعدة الرئيس لتحديد الحوكمة العالمية، وبلورت حقيقة جديدة لم يتقلّص فيها نفوذ الأمم وحسب بل أيضاً يتم تجاوزها والقفز فوقها بضغط من الحاجات العالمية التي تنتجها مراكز السلطة المتعولمة الجديدة.. التي باتت أقوى من كل الملوك والأباطرة وأقطاب المال في كل العصور السابقة".

السابقة خلال وغداة الثورات التكنولوجية والصناعية السابقة، والتي انتهت كلها في خاتمة المطاف بإعادة بناء جديدة على مستويات القيم والمفاهيم والمؤسسات كافة.

حسنا. مسألة الانتقال صحيحة، وكذا الأمر في احتمال الوصول مجدداً إلى خواتيم بناء جديدة. لكن ما يقفز فوقه فوكوياما بشكل مثير للاستغراب هو عدم توقفه مليّاً أمام التمزيق الأهم والأكبر الذي تقوم به النخبة التكنو- اقتصادية الرأسمالية للدولة- الأمة في كل البلدان تقريباً. الأرجح أن هذه الثغرة في تحليل فوكوياما نابعة عن رغبته في إنقاذ "نهاية التاريخ" من مشكلة التمزّق هذه. وهذا أمر اتضح في نهاية الكتاب، حين نسف كل مقولاته في معظم متون مؤلفه حول كوارث تآكل قيم المجتمعات الغربية، ليؤكد أن مؤشرات التمزّق "تباطأت في منتصف التسعينيات". وهذا مادفع مدير تحرير الإيكونوميست" إلى التساؤل بمرارة:" إذا ما كانت هذه المؤشرات تنحسر، فلماذا كل هذه الضجيج الذي خلقه فوكوياما حولها في مئات الصفحات السابقة في الكتاب؟ الأمر هنا أشبه بتلك القصص الرخيصة التي تشوبها دوماً نهايات سعيدة".

الأرجح أيضاً أن ثقة فوكوياما بالانتصار النهائي للرأسمالية مُجسّدة بالديمقراطية الليبرالية التي ستسود العالم كـ "حتمية تاريخية نهائية"، جاءت تمشّياً مع قراءته الخاصة للفكر الهيغلي حول المطلق والروح المتجسّدة في التاريخ، الأمر الذي جعله ينسى أن يتساءل: هل العولمة الرأسمالية، في اندفاعها الراهن لتحطيم كل العوائق في وجه الاقتصاد العالمي الموحّد، ستحافظ على النظام والسلام الاجتماعيين، وعلى الديمقراطية الليبرالية التي تبلورت بالتدريج وبعد نضالات ومخاضات تاريخية عسيرة كأبنة شرعية للدولة- الأمة، أم ستُفرض ديكاتورية السوق التكنو- تجاري عليها، وتنسف بذلك مفاهيم المواطنة والمكتسبات الاجتماعية والحريات والانتماءات القومية؟

على أي حال، لم يكن بول كينيدي مُغالياً حين اعلن أن متطلبات الحرب وليس الاعتبارات الفلسفية (خاصة الاعتبارات الهيغلية التي ألّهت الدولة البروسية التوتاليتارية) هي التي أدّت إلى خلق الدولة- الأمة. الآن، هذا التدمير للدولة الوطنية ينقلب على مصدره الغربي. وهذا ليس تغييراً مفاجئاً أو غير متوقع. فالرأسمالية منذ نشأتها الأولى لم تكن لاقومية ولا وطنية، وكانت تعتبر دوماً الدولة الأمة عدو لها، وهي لم تمد في عمرها، من خلال السماح لها مؤقتاً بإقامة توازن تدريجي بين الديمقراطية والليبرالية والرأسمالية، إلا بسبب ضغوط الثورات والحركات الاشتراكية عليها.

هذا التطور أسفر عن بعثرة سلطة الدولة- الأمة لصالح السلطة الاقتصادية (والآن السياسية) للسوق، وأيضاً لصالح مختلف أوجه العلاقات والروابط الاقتصادية الدولية والإقليمية خارج سيادة الدولة، ما أدى إلى تقويض أجزاء واسعة من العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة- الأمة، ونسف قدرة هذه الأخيرة على الوساطة بين مواطنيها وبين الاقتصاد العالمي.

انفصال الأمّة عن الدولة

في ظل هذه المعطيات، بدأ المواطنون في الغرب يبحثون عن أنماط أخرى من الكيانات الاجتماعية- السياسية التي قد تضمن لهم حماية ما من غوائل عولمة منفلتة من عقالها، خارج إطار الدولة- الأمة. بعض هذه الكيانات صغير وبعضها الآخر كبير، لكن مع مثل هذا السياق، ليست الحدود السياسية هي وحدها التي سيُعاد رسمها، بل أيضاً الحدود الاجتماعية المُتضمنة لفلسفة معينة من التاريخ وكيفية مقاربته.

وهذا قد يؤدي في نهاية المطاف إلى فك ارتباط الدولة بالأمة في العديد من البلدان، عبر العودة إلى تعريف قديم، ومرة أخرى أصغر او أكبر، لما يعنيه تعبير "الأمة". البدائل هنا تبدو عديدة عن الدولة- الأمة: بروز ولاءات متعددة للمواطن على رأسها الولاء للمجتمعات الصغيرة المحلية، خاصة في المدن الكبرى، على أسس عرقية أو دينية أو طائفية أو لغوية. وهذا التشظي قد يخلق مضاعفات خطيرة: إذ كيف يمكن إدارة العلاقات بين هذه المجتمعات الصغيرة التي تتوزّع فيها الولاءات، وقد تضيع فيها حقوق الأقليات، خاصة مع غياب سلطة عالمية قادرة على فرضها؟.

في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قوة الدولة- الأمة التي سمحت لها في السابق أن تكون "بوتقة انصهار" تحوّل المهاجرين إليها إلى مواطنين بسرعة فائقة، تتآكل الآن بسرعة فائقة الآن بفعل تغيّر طبيعة الاقتصاد الأميركي، كذلك بتأثير الانقلابات الديمغرافية المتسارعة لغير صالح البيض. وهذا مايدفع العديد من قطاعات المجتمع الأميركي إلى البحث عن ملاءات حماية عرقية أو طائفية أو لغوية في الداخل، وملاءات دولية في الخارج.

ففي كاليفورنيا، خامس أكبر اقتصاد في العالم، تتهاوى الحدود بين هذه الولاية الكبرى وبين المكسيك: فمن كل خمسة كاليفورنيين هناك حالياً إثنان من أصل مكسيكي (فيما كانت النسبة العُشر العام 1970). ومع مطالع القرن الحادي والعشرين بات اللاتينيون يشكّلون ثلث سكان الولاية و40 في المئة من سكان لوس انجيليس. وهكذا، بعد 500 عام من وصول كريستوفر كولومبس إلى أميركا، تتساقط بسرعة الحدود بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية، على رغم كل صرخات دونالد ترامب الاحتجاجية خلال حملته الانتخابية ضد المكسيكيين، وتتراجع سطوة الثقافة الأنكلو- ساكسونية.

هذه المعطيات الاقتصادية والديمقراطية تلقي أضواء على أسباب تصاعد العنف في الولايات، واتخاذه على نحو متزايد الطابع العنصري في مجالات العرق واللون والطائفة. فالنسيج الاجتماعي الأميركي كان يجد لحمته الرئيس في النمو الاقتصادي وفي دور الدولة الكينزية الحامية اجتماعيا والمشجّعة على أولوية الوطنية والقومية الأميركيتين. والآن، ومع انتقال الاقتصاد الأميركي من المرحلة الفوردية إلى مرحلة العولمة النيوليبرالية وتآكل دور الدولة (عدا في إخراج البيوتات المالية الأميركية الكبرى من عثراتها)، سنشهد على الأرجح اندفاع أعداد هائلة من المواطنين الأميركيين إلى البحث عن ملاذات آمنة خارج أسوار الدولة- الأمة، سواء في

مجتمعات محلية، أو جماعات عرقية وإثنية ودينية، أو حتى في حركات انفصالية (مجددا كما في القرن التاسع عشر) في بعض الولايات.

الإسلام والغرب

وثمة نقطة ثانية لاتقل أهمية تتعلق هذه بالعالم العربي- الإسلامي: هذه التحوّلات الضخمة على الصعيد العالمي، قد تفسح في المجال واسعاً أمام هذا العالم لمعاودة دوره الحضاري- التاريخي على المسرح العالمي، بعد غياب أكثر من قرن كامل (مع انهيار الدولة العثمانية). لماذا؟

لسبب يتعلق بالقوانين التاريخية التي ألمعنا إليها، والتي تقول أن النهضة العربية- الاسلامية الأولى منذ القرن السابع ميلادي، كما النهضة الأوروبية التي شقّت طريقها في العصور الحديثة عبر حركة الإحياء والإصلاح الديني ثم النهضة العلمية والصناعية، قد قامتا في أعقاب تدهور ماكان يمكن أن يُشكّل "الآخر" المنافس والمضايق لهما. فالأولى (النهضة العربية الإسلامية) قامت بعد أن استنزفت الحرب الطويلة كلاً من الامبراطورية الفارسية والإمبراطورية الرومانية اللتين كانتا تتقاسمان في القرن السابع النفوذ على الشرق الأوسط والمناطق المجاورة التي ستصبح بعد فترة وجيزة قواعد وأطرافاً للدولة العربية الإسلامية.

لقد كان هناك مايُشبه "الفراغ السياسي" في المنطقة. ومباشرة بعد قيام دولة الإسلام، أجهز العرب بضربة واحدة على بقايا إمبراطورية الفرس غير الاسلامية، ثم دفعوا بحدود إمبراطورية الرومان بعيداً عن بلدانهم وعن المجال الحيوي لدولتهم الفتية. وهكذا، تخلّصوا من الخصمين المتخاصمين والمتنافسين اللذين كانا، منفردين أومجتمعين، مرشحين تاريخياً، لو بقيا على قوّتهما، لعرقلة نهوض المسلمين وإجهاضه في المهد. لقد تخلّصت النهضة الإسلامية من "الآخر" المُنافس والمُضايق والمُعرقل، فانطلقت حرة طليقة داخل مجال حيوي فسيح.

وحدث الأمر نفسه في النهضة الأوروبية الحديثة. فقد تزامنت انطلاقتها الأولى في القرنين الثاني عشر والثالث عشر مع بداية التراجع الخطير الذي عرفته الحضارة الإسلامية. ولولا سقوط دولة الأندلس الإسلامية في إسبانيا وتدهور موازين القوى لاحقاً بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي، ولولا انتقال العلوم الإسلامية إلى أوروبا، لكان هناك منافس خارجي وعالمي خطير لأوروبا قادر على إحباط نهضتها وانطلاقتها في مهدها.

الغرب الآن، (والذي كان طيلة ألف سـنة المنافس الرئيس للقوة الاسـلامية) وبشـبه إجماع من باحثيه ومفكريه، يمر في حالة انحدار أو على الأقل تراجع في مدى قوة واتســـاع زعامته العالمية. وهذا يحدث على رغم أن الحضارة الغربية، بشقيها التكنولوجي- العلمي و(نسبياً) القيمي الإيجابي، نجحت في اختراق كل مناطق العالم بلا اسـتثناء، الأمر الذي خلق المفارقة الكبرى الراهنة: الغرب ينحدر وهو في ذروة صـعوده، ويتعرّض إلى جملة تراجعات وهو في ذرورة انتصاره غداة الحرب الباردة.

ودونالد ترامب، بنزقه وجهله ونرجسـيته، ليس صـاعقة في سـماء صـافية أو ظاهرة شـخصـية عابرة، بل هو انعكاس وتجسـيد مباشـرين لهذا الانحدارن ولأزمات المرحلة الانتقالية العاصـفة الراهنة في الولايات المتحدة والغرب، مايجعله (كما أسلفنا) أشبه بنيرون وباقي الأباطرة الرومان في أواخر عهد انحدار روما القديمة.